رئيس التحرير المسؤول
العميد منير عقيقي

هولُ الفساد

لم يُسجل للبنانيين انهم اجتمعوا يوما على امر بعينه، بقدر ما كان يُسجل عليهم ميلهم الجارف الى البحث عن الانقسامات تحت عناوين الخصوصية غير المبررة وغير المفهومة على الاطلاق . يكاد يكون امر "محاربة الفساد" هو العنوان الوحيد الذي اجتمعوا حوله وتحته، بعدما فعل الفساد فعله في لبنان واللبنانيين، وطاولت اهواله الجميع. لكن الخشية تبقى قائمة من ان ينقسموا مجددا حول كيفية محاربة هذا "المرض العضال".

في المبدأ، الفساد، على غرار الحرب الاهلية، كلاهما في حاجة الى فريقين. الحرب لا يمكن وقوعها من دون سعي فريقين اليها. كذلك الفساد لا يمكن له ان يصير بنيويا، كما هو الحال في الوضع اللبناني، الا بوجود طرفين. الفساد في حاجة الى فاسد ومفسد. كلاهما يقتات من موارد الدولة وثرواتها، وعلى حساب ومن امام "اللبنانيين الضعفاء" الذين لا حول لهم ولا قوة.

الفساد ليس جديدا في العالم، وعلى لبنان واهله. الا انه لم يسبق ان بلغ ما بلغه اخيرا حتى صار هولا يُجزع منه. وهو ايضا ليس حكرا على لبنان واللبنانيين، او صفة يتفرد بها هؤلاء. بل على العكس لم يوجد منظومة عبر التاريخ الا عابها الفساد بهذا القدر او ذاك. لكن المراتب التي يحتلها لبنان على سلم مدركات الفساد، خصوصا على مدى السنوات الاخيرة، تحسم بأننا سائرون في اقصى سرعة نحو الهاوية. ذلك ان معدلات التردي تزداد بوتيرة مخيفة، لم تعد تجدي معها المواعظ و"الطهرانيات" المزعومة التي ترشح من الافرقاء على مختلف مواقعهم.

ما من احد الا يدين الغالب من السياسة والسياسيين واصحاب المواقع والنفوذ، وتسببهم بتحول الفساد الى منظومة بنيوية، تقبض على عنق لبنان دولة وشعبا. هذه الطبقة تستغل السلطة، وتطبق منظومة زبائنية طائفية بغيضة في الدولة لتجيير الخدمات العامة الى خدمات خاصة. بحيث اضحى الفساد بنيويا، ينهش بما يعادل عشرين في المئة من قيمة الناتج المحلي، جارفا معه اكثر من عشرة مليارات دولار سنويا، وينزل اقصى الضربات والخسائر على خزينة الدولة.

الحال الذي صاره لبنان واللبنانيون، يدفع الى التساؤل ما اذا كان الفساد "طبيعة جينية"؟ وما اذا كانت "اللبنانية " او "المواطنة" هوية أم مهنة؟ هكذا وضع ما عاد يحتمل اي تنظير من هنا او هناك، لكون الفساد امراً قاتلاً بكل ما للكلمة من معنى، والمعركة معه ليست خطابية، ولا يمكن ربحها فقط بسيف التشريع والقانون، بل بالفهم الجدي والواقعي ان كل راش ومرتش ستطاولهما دورة الفساد وتطحنهما، لأن الهدر والتضخم وارتفاع غلاء المعيشة سيطاول الجميع بلا هوادة وبلا رحمة.

صار لزاما، مع انطلاق عمل حكومة العهد الثانية، اعادة الاعتبار الى قيم "الفضيلة والحق والعدالة"، واعتبار هذا الثالوث ضمانة موازية لضمانات التشريع والقوانين في محاربة الفساد بشقيه: الفاسد والمفسد. صار ضروريا ايضا معرفة ان كلفة الرشوة باهظة وعالية. فهي تضعف الحكم وتأكل الدولة ومن عليها، لأنها مرض ينهش بالفاعلية والتنمية والتطور على كل الصعد الاقتصادية والاجتماعية والقانونية.

بهذا المعنى فإن محاربة الفساد مسألة اخلاقية، تبدأ من المسؤول نفسه، بقدر ما هي مسؤولية قانونية وسياسية لا ينبغي التردد في خوضها، لأن التلكؤ سيأتي على ما بقي من لبنان. وهي عن حق مسألة اخلاقية وقيمية، ولنا في قول الشاعر احمد شوقي خير مثال:

"انما الامم الاخلاق ما بقيت
فإن هم ذهبت اخلاقهم ذهبوا".

إلى العدد المقبل